آفاق

في نقطة ما..!!

□ فرقاء السودان أوشكوا أن يجمعوا على العقل، بعد أن أجمعوا زمناً مديداً على العواطف الجامحة والثارات المتبادلة والعنتريات التي ما قتلت ذبابة، وحين يكون العقل هو الفيصل تُدرك المصلحة الوطنية في نقطة ما من المساحات المحروقة التي دمرها الإنسان الذي يرتد عن رشده حتى لا يعلم، من بعد علم، شيئاً، وهل من جهل أفظع من الجهل الذي يؤدي إلى تمزيق الأمة وتباعد النفوس وتنافر الأرواح بين أهل البيت الواحد والأرض الواحدة والمصلحة المشتركة حتى يصبح الغرباء هم السادة المتحكمون والمتنفذون وأهل الدار لا يثقون ببعضهم حتى يقضي الله أمراً كان مفعولاً، إما بالرشد والهداية، وإما بالجهل والغواية، وكلا الأمرين وارد في الحياة الإنسانية.

وليس من باب التشاؤم التأكيد على أن النوايا الحسنة هي الفيصل ما بين التوقيع على الاتفاقيات وما بين سريانها في واقع الناس لتقوم وتنهض بدورها التاريخي في إعادة بناء الثقة وتعزيز اللحمة الوطنية وإشادة جسور المحبة.

فضل النقيب

وتظل الفترة الانتقالية هي الأخطر والأجدر بالعناية والرعاية والتسامح، ففيها تنشط العناصر الموتورة، وأصحاب المصالح من تجار الحروب ومنظرو التطرف الآن يعيشون على بغضاء الخلافات العرقية والمذهبية، كما تنشط في المرحلة الانتقالية حسابات الدول ذات المصلحة، والتي تراقب بدقة اتجاهات الوضع الجديد، فيما تخفي في جيوبها السرية الأوراق الناقضة وتحتفظ بولاءات أصحابها لتستخدمهم في أي منعطف.

ومن هنا تأتي أهمية الوعي، وخصوصاً لدى القيادات السياسية الآمرة الناهية، فلا يكفي أن تتفق مع خصمك، وإنما أن تطهّر صفوفك من المتربصين والناقمين ومشعلي الحروب، فالعاقل ليس من يميز الخير عن الشر، وإنما من يميز الشر عن الشر.

ولقد جرّبت المنطقة ذلك التأليب الذي يفسد كل قضية، وأن تجرب الخلاف الذي لا يفسد للود قضية، وقد مرّ السودانيون بمآسي الحروب التي لا شك أنها علمتهم فضيلة السلام ونزعت عن نفوس الجميع حب الأثرة وأرشدتهم إلى حسن الإيثار، ولقد كان لليمن الفضل الكبير حين غلّبت السلم والتفاهم والحوار والتحكيم في سياستها الخارجية فوصلت بهذا النهج إلى العديد من مرافئ الأمان وأصبحت مثالاً يحتذى به في القرن الأفريقي والجزيرة العربية وجنوب البحر الأحمر.

أين الحقيقة؟

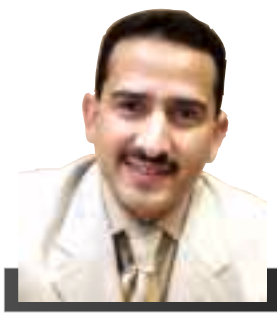

معاذ الخميسي

● أعرف جيدا الدكتور نجيب العوج نائب المدير التنفيذي بشركة الغاز من خلال العديد من المواقف التي جمعتني به وكان فيها انسانا فاهماً ورائعا.

● لكن الذي استغرب له .. كيف يقول أن لا أزمة غاز موجودة.. وكل شيء على مايرام.. وفي أحسن حال .. وهل ضرورات العمل تقتضي ان يغطي أشعة الشمس بمنخل.. أو أن يبرئ ساحة شركته.. ليؤكد للآخرين أن الازمة مجرد فقاعات صابون.. أو كلام يملئ بالونات مروجي الشائعات!!

● كما يبدو أن الاخ / نجيب يعيش بعيدا جدا عما يعيشه المواطن البسيط.. الضعيف المسكين.. الذي لاحول له ولاقوة.. وربما أنه في معزل تام عن حياة الناس «العاديين».. وما يعايشونه يوميا من معاناة بدأت ولم تنته اسمها «الغاز»!!

● ولاغريب أن نجد طابورا طويلا من المواطنين أمام محل بيع غاز ينتظرون «الفرج» بالحصول على اسطوانة غاز.. وبينهم من يقرأ رد شركة الغاز المذيل باسم الدكتور نجيب العوج الذي يقول فيه ان لامشاكل.. ولا أزمة.. لتعلو اصوات يلفها الاستهجان والسخط سمعت منها عبارة صاخبة بصوت قوي لأحد المواطنين وهو يستنكر رد الشركة..

● نعم.. لاغريب.. ولاعجيب.. ان نجد من يقول ان شركة الغاز ومسئوليها بعيدون عن معاناة الناس.. ولايعرفون ماذا لديهم .. وهل هناك أزمة حقيقية أم لا.. وهل يهمهم ماتعنيه كلمة «ازمة» أم أنها لاتفرق معهم.. والمهم فقط ان يبرروا متى ماتناولت الصحيفة «هم المواطن» وكشفت مالايعيرونه اي اهتمام.

● اتمنى.. ان يتفضل المسئول عن الغاز بزيارة ميدانيه لعدد من محلات بيع الغاز.. فيكفينا أن يعدّ المحلات المقفلة.. وان يحصي المحلات الأخرى التي يتجمع أمام بوابتها المواطنون بطوابير طويلة.. في الصباح تحرقهم الشمس.. وفي المساء «يجمدهم» برد الشتاء!!

● وكما يقولون.. «نظرة ولو جبر خاطر».. لا أظن أن المسئولين عن الغاز سيخسرون لو وجهوا نظراتهم «الحادة» وهم يمرون في الشوارع الرئيسية لمحطات الوقود.. ليعرفوا كم هي المحطات التي يرجع منها ملاك السيارات خائبين.. وكم هي المحطات التي تشد الانظار بطوابير السيارات المختلفة!!

● لا داعي للبحث عن ردود لاتلغي أمرا واقعا يعايشه المواطن.. ولاتنفي وجود أزمة مازلنا نعايشها منذ بداية شهر رمضان المبارك.. وإلى اليوم!!

● الأفضل في كل الاحوال.. أن تبحث شركة الغاز عن الاسباب الحقيقية للأزمة وتعمل على معالجتها باسرع وقت وضبط المتلاعبين اذا كان هناك فعلا متلاعبون.. أو مفتعلون للازمة!!

● وقبل وبعد كل شيء.. يجب أن نعرف حقيقة ان بلادنا تمتلك ثروة هائلة من الغاز.. ومن العيب ان يكون التوجه الرسمي والعام الاعتماد على الغاز في توليد الطاقة بالمصانع وغيرها.. والشركة عاجزة عن سد احتياج المنازل «للطبخ» والسيارات «للسير»!!.. وقادرة فقط.. على أن تبرر بطريقة توحي بأن أسهل طريقة للتخلص من «الفشل» هي «التبرير»!!

● وللاخوة في شركة الغاز.. أؤكد أن الحال لاينبغي السكوت عليه.. وجميل أن نذكر بعضنا .. ونشير إلى مكامن التقصير..

عن الإصلاحات..

◅ يرى خبراء الاصلاحات في العالم العربي أن الاصلاحات يجب أن تكون متزامنة ومتساوية ومتوازنة ومتوازية لتكون كأضلاع المثلث، فالاصلاح السياسي هو الضلع الأول والاصلاح الاقتصادي هو الضلع الثاني والاصلاح الاجتماعي هو الضلع الثالث المتمم للاصلاحات. فالاصلاح السياسي المعاصر هو أن عالمنا يتجه الى مزيد من الانسيابية بين المفاهيم المختلفة وبين الأفكار المتباينة، بالاضافة الى الشفافية التي يتسم بها عالمنا المعاصر وهذا شيء طبيعي مع تزايد رياح التغيير ورياح الديمقراطية وحرية الفرد وانهيار السدود والحواجز التي كانت تفصل بين أمكنة وأزمنة عن بعضها البعض.

د/عبدالله الفضلي

والسؤال المطروح هو: كيف يمكن لنا أو يجب علينا أن نعيد تشكيل حياتنا السياسية؟ وكيف نشكل الفكر الوطني ونحن في عالم تضيق مساحته ويتسم بالشفافية والايقاع السريع؟ كما يتسم بتعدد الخبرات والمهارات والتخصصات والتغيرات المتلاحقة السريعة في شتى المجالات، انه عالم يتسم أيضاً بثورة العلم والمعلومات والتكنولوجيا التي تجتاح العالم دون حواجز أو سدود، كما يتسم بانصهار كثير من المعارف والعلوم وكثير من المفاهيم ولايجب أن نعيش بمعزل عن هذا العالم المتغير.

● وإذاكانت الديمقراطية مثالاً هي منهج هذا العصر فهي سمة أساسية في سلوك الانسان في بداية الألفية الثالثة لذلك فإن الاصلاح السياسي يلعب دوراً أساسياً في صنع وتشكيل الفكر الوطني من خلال الحرص على إشراك القوى السياسية الفاعلة في المجتمع خاصة تلك القوى التي لديها مقومات سياسية وآراء ورؤى منهجية وأفكار تخدم المصلحة الوطنية العليا، بالاضافة الى تقليص الفجوة وردم الهوة التي تفصل وتباعد بين المثقفين وذوي الاختصاص وبين النخبة السياسية الحاكمة ومتخذي القرار حتى لاتنفرد قوى معينة باتخاذ القرارات الحاسمة دون إشراك القوى السياسية التي تستطيع الإدلاء بآرائها وطروحاتها ومناقشة القضايا السياسية والاقتصادية والخروج بحلول ناجعة.

● فالاختلاف بين البشر أمر طبيعي في كل شيء، في ألسنتهم وألوانهم وأشكالهم ولغاتهم وأفكارهم وأن الديمقراطية هي الإيمان بحق الاختلاف وهي الإيمان بأن أحداً لايملك الحقيقة وحده ومن يظن ذلك مهما كان معتقده فقد وقع في وهم كبير.

● فإذا أصبح المجتمع المدني منسجماً ومتوائماً ومتقارباً في أفكاره وطروحاته فإن الطريق الى الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية سترى النور وترى طريقها الى التنفيذ.

● فالاصلاح الاقتصادي هو تدعيم للأوراق السياسية اليمنية المطروحة أمام المؤسسات والمنظمات الدولية التي تقيم الأوضاع السياسية والاقتصادية في اليمن.

● ان الاقتصاد القوي للدولة هو الذي سيجعل الدولة اليمنية قوية، فقوة الدولة تكمن في قوة اقتصادها والاقتصاد الضعيف يجعل الدولة ضعيفة خاصة وأن المعايير للقوى الأخرى قد أصبحت تأتي في المرتبة الثالثة وأصبح المعيار الأول والأهم هو قوة اقتصاد الدولة، ولذلك يجب علينا جميعاً كمواطنين من المثقفين والمفكرين في كل الدوائر التي تضم الفكر الاقتصادي أن ندعم سياسة الاصلاح الاقتصادي لأنه سينقل اليمن نقلة نوعية هامة في غذائها وتجارتها ومصارفها واستثماراتها وتنوع مصادر الدخل القومي.

● والهدف من هذا كله هو أن يطمئن كل مواطن يمني على حياته المعيشية وعلى مستقبل أبنائه من خلال التفكير الجدي في خلق مشاريع واستثمارات ومشروعات عملاقة بعيدة المدى تمتص جزءاً كبيراً من البطالة وترفع من مستوى معيشة الأفراد ولذلك فان الإصلاح الاقتصادي الذي تخوضه الحكومة في حاجة الى تشكيل مايسمى بالمجموعة الاقتصادية تشمل عدداً من الاقتصاديين المتخصصين والبارزين في كافة القضايا والجوانب الاقتصادية وذلك لمساعدة الحكومة في اجراءاتها وتدابيرها، كما تشمل المجموعة الاقتصادية عدداً من رجال المال والأعمال والخبرات وكل هؤلاء تتحدد مهامهم في دراسة وتقييم الاقتصاد الوطني ومتغيراته ومصادره وتقييم الاستثمارات الحالية ومدى مردوداتها على الاقتصاد الوطني والتعرف على مواطن الضعف ونقاط القوة ومالبدائل والموارد المحلية والخامات التي يمكن استثمارها الى جانب الزراعة والنفط والغاز ودراسة الأوضاع الاقتصادية العالمية ومواكبة تطوراتها وأين يقف اقتصادنا الوطني من هذه المتغيرات.

● ومن ثم تقوم المجموعة الاقتصادية بتقديم دراساتها وتقييمها ومقترحاتها الى الحكومة وتساعدها في تجاوز الأزمات الاقتصادية وتقليل العجز في الميزان التجاري والموازنة العامة للدولة.

● إن من أهم الاصلاحات الاقتصادية هو معالجة مكامن الهدر في الدولة لتعطي ثمارها وتنعكس على تحسن ملموس في الاقتصاد.

● أما الاصلاح الاجتماعي فهو يتضمن الاصلاح التربوي والاصلاح الاداري والاصلاح التجاري والاصلاح الأسري والاصلاح القضائي والاصلاح القانوني والأحوال الشخصية والمدنية وقانون الأسرة والعدل والاصلاح الأمني.

● ان الاصلاح التربوي يعد من أولويات المرحلة الحالية الحرجة التي يمر بها المجتمع اليمني من تناقضات وتباينات وكل فريق يصر على أنه الصواب وأنه الأحق بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأن الآخرين غير مؤهلين لهذا الأمر.. فتوحيد التعليم وتوحيد المناهج وتطويرها وتطوير قدرات المعلمين أمر بات حتمياً.

● وإذا كانت الديمقراطية مثالاً هي منهج هذا العصر فان التعليم يلعب دوراً أساسياً وجوهرياً في بناء الديمقراطية وفي دعمها،فالديمقراطية يجب أن تبدأ من المدرسة ويجب أن نعلم أبناءنا ونحن نعلمهم قواعد الحساب والقراءة والكتابة ولابد أن يتعلموا قواعد أصول المناقشة وأدب الحوار والاختلاف في الرأي والايمان بالرأي الآخر وهذا ماكان يجب أن يحدث في مدارسنا من زمن بعيد..

● إن الخطابة والمناظرة يجب أن تكون من أولى الأنشطة التربوية ويجب أن تحرص عليها وزارة التربية والتعليم في سياستها ومناهجها ويجب أن يكون ذلك في كل مدرسة من مدارسنا لكي نعود أبناءنا منذ نعومة أظافرهم على أن يتحاوروا وعلى أن يتناقشوا وعلى أن يختلفوا وعلى أن يتفقوا ويتعاونوا.

● فالطفل الذي تعلّم المناقشة والمناظرة وأدب الحوار في المدرسة وتعلم أساليب النقاش وتعلم حضارة الاختلاف سيصبح مواطناً مؤمناً بالديمقراطية ويستطيع أن يعرض وجهة نظره وأفكاره دون أن تمتد يده الى السلاح أياً كان شكله أو نوعه ليرد بها على آراء الآخرين وأفكارهم.

● إن الاصلاح التربوي يتضمن أربع حلقات متصلة إتصالاً وثيقاً فيما بينها وهي: المدرسة، المعلم، المنهج، التلميذ، والطالب، أي أن الاصلاح التربوي يجب أن يشمل هذه الحلقات الأربع.

● إن الاصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية منظومة متكاملة، فالاصلاح السياسي سيؤدي حتماً الى الاصلاح الاقتصادي والى الاصلاح الاجتماعي والتربوي والقضائي ولاينبغي أن يتوقف الاصلاح أو يقف عند مجال معين وتأجيل الاصلاحات في المجالات الأخرى الى ما لانهاية وعلى حد القول المأثور: دع الأيام تفعل ماتشاء....

وجهة نظر

إغاثة الملهوف

إبراهيم المعلمي

□ .. الطامة الكبرى التي اجتاحت جنوب شرق آسيا وامتد تأثيرها إلى اجزاء من افريقيا ، هي كارثة طبيعية وانسانية بكل المقاييس .. وقد حصدت ما يزيد عن ١٦٠ ألف انسان وخلفت الملايين من المصابين والمشردين ، ناهيكم عن الخسائر المادية ودمار البنى التحتية والخدمات الأساسية..

● تسونامي .. أو الزلزال الذي هز أعماق المحيط الهندي أتى على المناطق والبلدان الأكثر فقرا في العالم شملت اثني عشر بلدا .. وكأن الفقر والجوع والجهل والمرض لم تكن كافية للقضاء على هذه الملايين من البشر ، كما لم تكن الحروب الأهلية والصراعات الدموية الدائرة في بعض هذه البلدان المنكوبة ، كافية لحصد الأرواح وإراقة الدماء وتعميق المأساة..

● المآسي تجر المآسي .. والفقر يجر الفقر .. والمحيط الهادر يصب جام غضبه على واقع الحال في جنوب الكرة الأرضية، لعل أبناء البشر يفوقون من غفوتهم ويدركون أن واجباتهم الانسانية تتعدى أهدافهم السياسية ومصالحهم الاقتصادية التي وضعوها كمعيار وحيد للعلاقات مع بني جنسهم من القوميات والبلدان الفقيرة والمتخلفة.

● لقد حان الوقت لأن يدرك الجميع أنهم يعيشون على قارب واحد وأن هذه الأرض الصغيرة هي بيت كل أبناء البشر .. وأن ما يصيب أحد أركانه قد يعرض الكل للخطر.. وهذه الحقيقة التي أفرزتها كارثة المد البحري تضع جميع أبناء البشر أمام مسؤولياتهم الاخلاقية والدينية والانسانية لإغاثة ونصرة اخوانهم المنكوبين وتقديم الدعم المادي والفني وتوفير الوسائل الأساسية من الغذاء والدواء والمعونات اللوجستية للناجين والمصابين والمشردين.

● صحيح أن الكثير من دول العالم قد تداعت وبادرت إلى مد يد العون والاغاثة ، ودعت الامم المتحدة إلى رد فعل عالمي غير مسبوق إزاء كارثة انسانية غير مسبوقة ، لكن تفاعل الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية والمبادرات الشعبية كانت هي الأكثر فعالية من الجهود الدولية الرسمية في امريكا واوروبا .. والمطلوب منا كأمة اسلامية أن نكون القدوة وأن نتمثل المبادئ والاخلاق التي يحثنا عليها ديننا الاسلامي الحنيف لإغاثة الملهوف ومد يد العون لاخواننا في تلك البلدان التي غمرتها المياه والدماء.

almalemi@hotmail.com

كل عام والأمانة بخير

إسماعيل محمد سيف القباطي

■ تشهد أمانة العاصمة هذه الأيام بشكل مكثف وملفت للنظر تنفيذ عدد من الأعمال التنفيذية في المجال الخدمي، يتمثل ذلك في شق وسفلتة ورصف عدد من الشوارع الفرعية والأزقة في الأحياء ومنها تلك الأحياء التي سبق لها أن حظيت أو بالأصح أنقذ سكانها بتنفيذ المشروع الاسعافي لتصريف المجاري خلال العام المنصرم، وذلك بعد أن كاد سكان هذه الأحياء أن يصل بهم الأمر الى مرحلة يرثى لها.. ومن هذه الأحياء في أمانة العاصمة على سبيل الذكر لا الحصر «بير عبيد» كان ذلك الانجاز بفضل الجهد الصادق الذي بذله الأخوة في المجلس المحلي في مديرية السبعين، ولايزال هؤلاء يواصلون الجهود من أجل توفير شبكة مياه الشرب النظيفة والمستوصف الصحي والانارة الكهربائية وغيرها من الخدمات الأساسية.. ومانود الاشارة اليه أن المواطن في هذه الأحياء وغيرها قد بدأ فعلاً يشعر بالأهمية العظيمة للدور الوطني الذي يقوم به بعض أعضاء المجالس المحلية.. خاصة أن هؤلاء البعض دون البعض الآخر يقومون فعلاً بهذا الدور الوطني الرائع لأنهم حقيقة كانوا أكثر من غيرهم فهماً وإدراكاً أثناء ترشيح أنفسهم بأن العمل في المجالس المحلية عمل طوعي.. وهذه الحقيقة لاشك أنها تقودنا الى مستقبل يبشر المواطن عن قرب بالكثير من الحقائق خلال الأعوام القريبة القادمة.. فكلما مرت الأيام كلما اقترب المواطن أكثر من فهم.. وإدراك معنى الديمقراطية.. حينها سيعرف..كيف.. ومتى.. ولماذا.. ولمن.. سيدلي بصوته؟؟؟؟

بعد هذه الإشارة لنا اشارات وملاحظات أخرى من الأهمية الهمس بها:

أولاً: يلاحظ أن الأعمال التنفيذية في المجال الخدمي المشار اليه تفتقر الى الدراسات والمخططات الدقيقة..

يتضح ذلك من خلال واقع التنفيذ من واقع التخطيط المنفذ وماهو قيد التنفيذ.. وينبغي لجهات الاختصاص تدارك مثل هذا..

ثانياً: ينبغي على جهات الاختصاص في أمانة العاصمة التفاعل أكثر مع ملاحظات أعضاء المجالس المحلية وبخاصة المشهود لهم بالكفاءة والمثابرة والرأي السديد.. وهم قريبون جداً من مواقع العمل القائمة في هذه الأيام..

ثالثاً: الاهتمام بشبكة المياه وردم البيارات «الحفر» التي أهملت لسبب ما أثناء تنفيذ مشروع الصرف الصحي «المجاري» وكذلك بالنسبة لبقية المشاريع الخدمية الأخرى كالإنارة.. ورصف المداخل الضيقة والأزقة أمر على درجة كبيرة من الأهمية أن تؤخذ بعين الاعتبار من جهات الاختصاص في أمانة العاصمة.

وفي اعتقادنا أن اهتمامات كهذه... معالجتها لا تشكل عبئاً أو تعقيداً.. بقدر ماهي منطقية في صميم المصلحة العامة.

أضف الى ذلك تجاوز أي تعقيدات أو أضرار قد تلحق بمصالح الناس.

آخر همسنا.. نقول لجميع أعضاء المجالس المحلية في أنحاء أمانة العاصمة «صنعاء» كل عام وأمانتنا بخير.

إصلاح القضاء

عمر مكرم

■ الإجراءات التي اتخذها مجلس القضاء الأعلى برئاسة الأخ/علي عبدالله صالح-رئيس الجمهورية رئيس مجلس القضاء الأعلى مع ختام العام المنصرم ٢٠٠٤م.. وخصوصاً تلك المتعلقة بمبدأ العقاب لأولئك الذين عاثوا فساداً بحقوق الوطن والمواطن، مستغلين مواقعهم في السلطة القضائية، أوجدت كثيراً من الارتياح والاحساس بالرضا عند المواطنين، وخاصة أولئك الذين تضرروا كثيراً من التعامل مع قضاة لايراعون ضمائرهم في حقوق الآخرين.

■ والاجراءات المتخذة والتي منها عزل «٢٢» قاضياً وإحالة «٣» للمحاسبة تعد خطوات جادة وعملية على طريق إصلاح وضع القضاء اليمني وتصحيح الاعوجاج الذي دفع به الى مزيد من التراخي والسلبية التي أوصلته حد التلاعب والافساد... وكانت من نتائجه أيضاً تعطيل الآلاف من قضايا الناس ورمي أعداد أخرى مثلها على رفوف التسويف والماطلة.

■ إرتياح الشارع العام بمختلف اتجاهاته وتوجهاته لتلك الاجراءات الصارمة المتخذة من قبل مجلس القضاء الأعلى كانت طبيعية وتلقائية لاحساس المواطن العادي بدور سلطات الدولة وقدرتها على ايقاف نزيف التمادي والتلاعب بحقوق الوطن والمواطن من قبل أي جهة كانت، ومهما علا شأنها حتى وإن كان ذلك التلاعب يأتي من السلطة القضائية ذاتها تلك السلطة الأعلى التي تمتلك حق المحاسبة وإصدار الأوامر والأحكام.

إن بعض الضعف الذي وصل إليه القضاء في بلادنا في السنوات الماضية دفع الناس الى التندر به وكان أن شاع المثل القائل «إن كان غريمك القاضي فمن تشارع» وهذا تعبير ساخر من القضاء ومن ممثليه يؤكد ماصار إليه وضع أولئك الذين كان يفترض بهم حماية القانون والحق العام والخاص، كما كان يفترض بهم احترام السلطات التي مُنحت لهم، والمكانة التي وجدوا أنفسهم فيها.

■ ويثق المواطن اليوم أن تلك الاجراءات المتخذة، وهي الاجراءات الصارمة والشجاعة التي اتخذها مجلس القضاء الأعلى برئاسة القائد الرمز علي عبدالله صالح- رئيس الجمهورية رئيس المجلس تشكل انعطافة حقيقية في تاريخ القضاء اليمني.. ووقفة محاسبة جادة للذات من قبل أولئك الذين يرتبطون بهذه المهنة المقدسة، وسيكون قادم الأيام شاهداً على متغيرات جديدة ومهمة يعيشها هذا القطاع.. وسيشهد القضاء دون أدنى شك خطوات متسارعة على طريق العمل الجاد في حل قضايا ومشاكل المجتمع، وبما يبعث على الارتياح والاطمئنان.

قبل العيد أوهام التخفيضات

عبدالله البحري

■ تظل بعض المؤسسات والمعارض التابعة للقطاعين العام والمختلط بمثابة العامل المساعد نوعاً ما لذلك الموظف البسيط ولذوي الدخل المحدود وخاصة خلال أيام ماقبل كل عيد سعيد- عيد الأضحى والفطر- باعتبار أن المواطن غالباً ما يتوجه ومعه أسرته وأبناؤه نحو تلك المعارض التي ذكرناها سابقاً لأنها الأنسب من حيث توفير احتياجاتهم أو من حيث الأسعار الملائمة مع مايمكن تخصيصه من مال زهيد لصالح شراء ملابس أو مواد غذائية وبعض المستلزمات الأخرى التي قد لا يستطيع ابتياعها من أمكنة ومعارض ومحلات أخرى قد تكون هذه الأخيرة ذات أسعار خيالية..

إن ما نراه عبر اليافطات والشارات المعلقة أمام تلك المعارض والمحلات الفارهة ومنذ دخول شهر رمضان الكريم وحتى الآن وكما تبدو لنا أشبه بالدعايات الملونة التي تستقطب كل قارئ لها عند مروره بها حتى لو كانت مثل هذه الدعاية على هيئة تمويه قد يستخدمه تجار وأرباب هذه المعارض والمحلات رغم علمهم بأن بعض بضائعهم المخفضة- بحسب اعلاناتهم المنتشرة- والبادئة بعضها من ١٠٪ الى ٧٠٪ ماهي إلا عبارات خارج نطاق المعمول به داخل تلك المعارض والمحلات المذكورة،وهنا نجد الفارق الذي يجعلنا كمواطنين وذوي دخل محدود كبيراً جداً فيما اعتدناه ولسنوات متتالية من كل عام وخلال هذا العام وذلك فيما يتعلق بعرض أصناف المواد والملابس عبر محلات القطاع الخاص التي لاينوبنا منها سوى الفُرجة فقط وقراءة بعض الكروت المعبأة والملصقة على كل قطعة مسعرة باللونين أوبالرقمين السابق والجديد والتي يكون الأول مشطوباً ويبقى الجديد الظاهر، لكنه رغم التخفيض من وجهة نظرنا يبقي رقما صعباً ولا نستطيع دفعه مما يضطرنا للعزوف عن تنفيذ عملية الشراء من هذه المحلات وتفضيل المعارض التي يقوم القطاع العام والمختلط بفتحها وتفعيلها خلال هذه الأيام والمناسبات العيدية التي نتمنى لها المزيد من التطور والتحديث ولما من شأنه تمكين المواطن والموظف العادي من اقتنائها تبعاً لذوقه وتلبية لحاجات أسرته مع مراعاة عدم تكرار السلعة لأكثر من سنة على التوالي والأهم من ذلك نتمنى التركيز على الجودة، وهي فرصة أرجو أن يستغلها هذان القطاعان لتحسين سمعتهما الطيبة.. والله يعين الجميع وكل عام والجميع بخير..